ظاهرة الأمن الوطني: قراءة معرفية في المفهوم والدوافع

الدكتور/ لعروسي رابح

أستاذ محاضر (أ)

رئيس قسم التنظيم السياسي والإداري

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة الجزائر 3

أدق مفهوم للأمن الوطني هو ما ورد في القرآن الكريم بقوله تعالى: "فليعبدوا ربّ هذا البيت، الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف" (6) سورة قريش من الآيتان 4،3. وفي قوله تعالى تأكيد أن الأمن هو نقيض الخوف.

مقدمة:

لقد ساد مفهوم الأمن الوطني في مرحلة الحرب الباردة، فالأمن آنذاك هو الأمن الوطني للدولة ،حيث كانت الدولة مسيطرة على قضايا الأمن، ومن ناحية أخرى فإن الأمن الإقليمي والأمن الدولي كان يقوم على محصلة علاقات الأمن بين دول الإقليم أو دول العالم، ولم تكن الثورة العلمية والتكنولوجية قد بلغت الحد الذي يسمح بدمج العالم اتصاليًا واقتصاديًا أو الذي يسمح بظهور قضايا عالمية النطاق تفرض نفسها على مفهوم الأمن فتجعله كونيًا، ومن ثم فقد كان مفهوم الأمن القومي يدور حول منع وتقليل التهديدات التي تواجه الدولة، وتحول دون تحقيق أهدافها القومية .

وفي ظل هذا المفهوم كانت مسئولية تحقيق الأمن تتركز لدى القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي والأجهزة المعاونة لها ،استنادًا إلى إن هذه المؤسسات تملك الحق المشروع في استخدام القوة وأدوات العنف لمواجهة أي تهديد للأمن القومي بالمفهوم المتقدم .

إلا أن المرحلة الحالية قد شهدت تغيرات هامة في طبيعة التهديدات ومصادرها وأنواعها ونوعيتها ومداها ونطاقها الأمر الذي كان له تأثيره على مفهوم الأمن القومي ،فلم يعد هذا المفهوم بالمضمون والتبسيط والتحديد السابق، وإنما صار مفهومها مركبًا متعدد الأبعاد والمستويات ويرجع ذلك إلى المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية التي شهدها العالم في الحقبة المعاصرة .

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن الوطني وشيوع استخدامه تبرز إشكالية البحث في أن هذا المفهوم هو حديث في العلوم السياسية وقد أدى ذلك إلى اتسامه بالغموض. ولا شك أن هذا الغموض يثير عدة مشاكل فمن ناحية لا يعد مصطلح الأمن هو أفضل المصطلحات للتعبير عن الأمن القومي للدولة المعاصرة، ومن ناحية أخرى لم يتبلور المفهوم لكي يصير حقلا علميا داخل علم السياسة تطبق عليه قواعد نظرية المعرفة بدءا من وضع الفروض وتحديد مناهج البحث الملائمة

واختيار أدوات التحقق العلمي، وقواعد الإثبات والنفي وإمكانية الوصول إلى نظرية عامة والوصول إلى قانون يحكم ظاهرة الأمن الوطني إلا خلال السنوات العشرين الأخيرة.

تبحث هذه الورقة في النقاط الآتية:

أولا : المفهوم العام للأمن وتطوره

ثانيا: التعريف بالأمن الوطني

ثالثا: علاقة الأمن الوطني، بالمصطلحات الوطنية الأخرى

رابعا: الظروف والعوامل التي تدفع إلى الاهتمام بظاهرة الأمن الوطني

الخاتمة

مفهوم الأمن وتطوره:

أولا – تعريف الأمن : الأمن لغة :مصدره أمن – الأمان والأمانة بمعنى : وقد أمنت فأنا أمن ، وأمنت غيري من الأمن والأمان ضد الخوف، وهو بذلك:"اطمئنان النفس وزوال الخوف ومنه الإيمان والأمانة ، المعني الذي ورد فى التنزيل العزيز بقوله تعالى : " وآمنهم من خوف " ، ومنه " أمنة نعاسا " و " إذ يغشيكم النعاس أمنة منه " ، نصب أمنة لأنه مفعول له كقولك فعلت ذلك حذر الشر ، " وهذا البلد الأمين " أي الآمن ، يعنى مكة وهو من الأمن . وفى حديث نزول المسيح على نبينا وعليه الصلاة والسلام :" وتقع الآمنة فى الأرض " أي : الأمن : يريد أن الأرض تمتلئ بالأمن فلا يخاف أحد من الناس والحيوان. وعن رسول الله صلى الله وعليه وسلم :" نزل على جبرائيل فقال : يا محمد إن ربك يقرؤك السلام : ويقول : اشتققت للمؤمن اسما من أسمائي فسميته مؤمنا فالمؤمن منى وأنا منه " ، ولقد وصف حال المؤمن فى سورة الحشر الآية 23 والمراد بهذا الوصف أنه : " معطى الآمان " من عذاب الدنيا والآخرة .

ومن مفهوم الأمن نخلص إلى أن بقاء ونماء الأفراد والمجتمعات والأمم قوامه الأمن الذي يقوم على الأمانة والعدل والتحرر من الخوف ، والأمانة لا تقتصر على أداء حقوق الآخرين من مال بل أداء ما علينا من التزامات بنزاهة وصدق وهو ما يتجلى في قوله صلى الله وعليه وسلم : " إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه " ، وبالأمن صلاح الأمة ونهضتها.

المفهوم الاصطلاحي :

على الرغم من الأهمية القصوى للأمن فإن استخدامه يعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية في الأدبيات الداعية إلى تحقيق الأمن وتجنب الحرب، والأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعنى :" حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية " ، لذلك فقد تأسست وزارات الأمن القومي في معظم البلاد وقصر اهتمامها بحالة اللا أمن الناتجة عن التهديد العسكري، وعاش العالم مرحلة سباق التسلح بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل البيولوجية والكيميائية والذرية كجزء من سياسات الدول

الكبرى لإظهار هيمنتها وقوتها ، وأغفلت المعاني الإنسانية للأمن وإن عبر عن ذلك بعض قادتها ، ومنهم " روبرت مكنمارا– وزير الدفاع الأمريكي الأسبق " في كتابه " جوهر الأمن " بتعريفه الأمن بأنه:" يعنى التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة " ، وأن " الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في المجالات كافة سواء في الحاضر أو المستقبل "، وهو ما قال به وزير الخارجية الأمريكي " أدوارد ستاتنيوس " الذي حدد هوية المكونين الجوهرين للأمن البشرى اللازم لتحقيق السلام في :

1– الجبهة الأمنية التي لا تكون إلا بالتحرر من الخوف .

2– الجبهة الاقتصادية والاجتماعية ؛ حيث يعنى النصر التحرر من العوز. .

ولقد تطور هذا المصطلح ليشمل المفهوم العام للأمن الاجتماعي كل النواحي الحياتية التي تهم الإنسان المعاصر ، بدءاً من شعوره بالاكتفاء المعيشي والاستقرار الاقتصادي إلى الاستقرار الشخصي في محيطه الأسري و بيئته الخارجية .

أما علماء السياسة فقد عرفوا الأمن في الإطار الفكري تبعا للنظرية التي يتم من خلالها النظر للمصطلح وهي ثلاث : النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية والنظرية الثورية ، وبحسب النظرية الواقعية فإن الدولة هي الفاعل الرئيسي ، وهى تتحرك وفق إدراكها للمحافظة على أمنها مما يقتضي الاستحواذ على القوة واستخدامها عند اللزوم ، وبالتالي فإن الأمن المستهدف هو أمن الدولة الذي يحقق التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي للدولة . أما النظرية الليبرالية فهي ترفض فكرة أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وأن أمنها لا يقتصر على البعد العسكري فحسب بل يتعداه إلى أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية . أما النظرية الثورية فتسعى إلى تغير النظام وليس مجرد إصلاحه باعتبار ذلك وسيلة ضرورية للقضاء على الظلم.

ومما لاشك فيه أن للأمن مستويات متعددة ؛ وهي تجمل في أربعة : أمن الفرد ضد كل ما قد يهدد حياته وممتلكاته أو أسرته ، وأمن الوطن ضد أي أخطار خارجية أو داخلية ، وأمن قطري " إقليمي " أو أمن جماعي لدول تتشارك المصالح وتعمل على التكتل لحماية كيانها ، والأمن الدولي الذي تتولى حمايته المنظمة الدولية للأمم المتحدة ؛ إلا أن الأمن الكوكبي أفرز مستويين هما : الأمن دون الوطني ، والأمن الذي تمارسه الدولة المهيمنة ، وقد ساهم ذلك في تطور هذا المصطلح .

فقد ظهر مصطلح الأمن الإنساني في النصف الثاني من عقد التسعينيات كنتاج للتحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة ، وقد ركز على الفرد وليس الدولة كوحدة سياسية ، وأكد على أن أية سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف منها تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة . ولقد أصبح هذا المفهوم ركنا في السياسات الخارجية ووظف كمبرر للتدخل الدبلوماسي والعسكري وكأداة صنع السياسة في العلاقات الخارجية .

وعرف أيضا الأمن الكوكبي الذي استهدف الانسجام مع ما شهده العصر من تقدم تكنولوجي هائل فأصبح للأمن مفهوم جديد يتجاوز الأمن الوطني والأمن الإقليمي وكان هدفه الجوهري متمحورا حول الاقتصاد العالمي باعتباره الركيزة الأساسية للأمن الكوكبي الذي اهتم بالثورة التكنولوجية في مجالات المعلومات والاتصالات، علاوة على اهتمامه بمشكلة الانفجار السكاني وقضايا البيئة ، وقدم رؤية جديدة لمفهوم الأمن الذي لا يواجه أعداء تقليديين " دولا وأشخاصا " ، بل يعمل على حشد مقوماته لمواجهة الأخطار التي تواجه البشرية جراء الأشياء أو الأحداث.

إلا أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر أحدثت انقلابا في جوهر الأمن الكوكبي الذي لم يعد مهتما بالأفكار التي كان مقررا لها أن تلعب دورا في صنع العالم الحديث ، بل باستخدام القوة المسلحة التي اتخذت من مواجهة الإرهاب هدفا لها دون اعتبار لما يلحق حقوق الإنسان من انتهاكات ، ورسخ للأمن دون الوطني الذي يفسح المجال لتنظيمات سياسية أو قبلية أو طائفية من لعب دور في تقرير أمنها على حساب الأمن الوطني .

كما اكتسب الأمن الإقليمي أبعادا جديدة فلم يعد ينصرف إلى مواجهة التهديد المشترك بل تجاوزه إلى إقامة ترتيبات وهياكل جديدة من أجل تحقيق التكامل والاندماج والتعاون في المجالات كافة خاصة " الاقتصادية والتنموية" وأبرز أنجح التكتلات الاتحاد الأوروبي الذي يعمل جاهدا من أجل التصدي لسلبيات العولمة .

وترتب على ذلك تطور مفهوم الأمن لدى صانعي السياسات الدولية , فأوروبا بعد الحرب الباردة أسست لما يعرف بالمشاركة الأورو – متوسطة باتفاق أعضاء الاتحاد الأوروبي المتوسطين والشماليين على توسيع الاتحاد الأوربي تجاه شرق أوروبا ، وتم التوصل بالإجماع حول التعامل مع التحديات الأمنية القادمة من الشرق والجنوب بهدف إعادة التوازن في توزيع الموارد المالية بينهم بما يتفق مع إدراكهم بأن القضايا الأمنية لا تقتصر فقط على الجانب العسكري بل هناك قضايا أمنية غير عسكرية مثل : البطالة وتزايد معدلات الهجرة غير الشرعية من جنوب المتوسط إلى شماله ، وظاهرة الأصولية الإسلامية. وتوالت المبادرات الأوربية مثل: إعلان برشلونة الذي صاغ مشاركة شاملة ترتكز على ثلاثة محاور [السياسية – الأمنية / الاقتصادية – المالية / الاجتماعية – الثقافية الإسلامية] ، وإذا ما تأملنا الأهداف المرجوة من كل محور لكان ذلك كافيا لمواجهة الانعكاسات السلبية للعولمة.

ورغم أن التحديات الأمنية التي عرفها الأوروبيون في المتوسط ضمنت جدول أعمال واشنطن إلا أنه يبقي لأمريكا منظورها الخاص الذي تحدده مصالحها القومية والوطنية رغم اعترافها النظري بأن ما يهدد الأمن يكمن في الفجوة بين الشمال الغني والجنوب الفقير ، والبطالة المرتفعة والهجرة غير الشرعية ، وأمن الطاقة والتهديد الذي يفرضه الإرهاب والحركات الإسلامية الراديكالية .

تعريف العولمة : العولمة ظاهرة قديمة حديثة ارتبطت بالتقدم التقني والتكنولوجي وبالتجارة ، وهى عملية ذات أبعاد مركبة تشمل النواحي الاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية ، وأيضا النواحي

الاجتماعية والثقافية والسياسية ، وهى بذلك ظاهرة طبيعية لتوافقها مع تطور المجتمعات وتحدد وسائلها مسارها وتأثيراتها الإيجابية والسلبية التي تخضع لما تحدده الجهة المهيمنة.

وهي ليست بالظاهرة الحديثة لارتباطها بحركة تطور المجتمعات، فقد سبق أن روج العالم لمثل هذه الأفكار . ففي أعقاب الحرب العالمية الأولي دعا الرئيس الأمريكي عام 1918 م إلى مبادئه الأربعة عشر لتدشين عصر جديد يتسم باحترام حقوق الشعوب كافة ، وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية تمت صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وذلك قبل سنوات من بداية عصر " المكارتية " فى الولايات المتحدة حيث يعاقب الناس لما يجول فى أفكارهم ومن يشتبه في وجود صلة بينه وبين الشيوعية .

التعريف بالأمن الوطني

ليس هناك إجماع حول المقصود بظاهرة الأمن القومي، لا من حيث التعريف ولا من حيث المستهدفين بالأمن ولا من حيث مصادر التهديد ولا من حيث سبل وأدوات واستراتيجيات تحقيق الأمن القومي. ويمكن أن نشير إلى تعريفات عديدة تتراوح ما بني القيم المجردة أو الاعتبارات الإستراتيجية المحددة أو المفاهيم المجتمعية ذات الطبيعة الشمولية.

وتعرف موسوعة العلوم الاجتماعية الأمن القومي بأنه "قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية". ويرى والترليبمانWalter Lippmann أن الأمة الآمنة "ليست في خطر التضحية بالقيم الأساسية إذا اضطرت إلى تجنب حرب ما، وأنها قادرة – إذا تم تحديها– على صيانتها بالانتصار في تلك الحرب". ويرى ولفرزArnold Walfers أن الأمن يعني "حماية القيم التي تم اكتسابها وغياب الخوف من أي هجوم على تلك القيم". أما تريجر وكروننبرج Trager and Kronenbory في كتاب "الأمن القومي والمجتمع الأمريكي" National Security and American Society يريان أن "القيم القومية الحيوية تشكل جوهر سياسة الأمن القومي" ويتحدد الأمن لديهما بأنه ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف إيجاد شروط سياسية دولية ووطنية ملائمة لحماية أو توسع القيم الحيوية ضد الأعداء الحاليين أو المحتملين". ويرى كل من بركويتز Morton Berkowiz وبوك P.C. Bock في كتاب "الأمن القومي الأمريكي" American National Security أن الأمن يعني حماية الدولة من الخطر الخارجي".

وقد توسع مفهوم الأمن القومي وانتقل من التجريد إلى الواقع الاقتصادي وذلك في أعقاب الحظر النفطي عام 1973 وأزمة النفظ الأولى عام 1974. وانتقل الحديث عن الأمن الاقتصادي بمعنى تجزئة الأمن القومي إلى ميادين وأبعاد، إذ يعرف كروز وناي .Lawrence Krause and J Nye في كتابهما بعنوان "تأملات في الاقتصاد والسياسة في المنظمات الدولية" Reflections on the Economics and Politics of International OIrganizations يعرفان الأمن الاقتصادي بأنه "غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية".

ويرى روبرت مكنمارا Robort Mc Namara وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في كتابه "جوهر الأمن" The Essence of security أن "الأمن يعني التنمية..."" وقد كان هذا التعريف فاتحة الاتجاه وتيار أقوي إلى ربط للربط بين الأمن القومي والرفاهية الاقتصادية والتوازن بالإضافة إلى القدرة العسكرية".

وقد ذهب البعض إلى البحث في المتغيرات المحيطة بالأمن القومي بدلا من الانشغال بالتعريف، إذ يرى عازار Edwar Azar ومون Chung-in Moon في كتابهما "الأمن القومي في العالم الثالث" National Security in the Third Worldأن الأمن القومي يدور حول مجموعتين من المتغيرات: بيئة الأمن، ومدى توافر الاستعداد المادي، وتشير بيئة الأمن إلى التهديدات الخارجية وأنماط التحالفات، بينما يشير مدى توافر الاستعداد إلى القدرات المادية العسكرية والاقتصادية ، هذا بالإضافة إلى المبادئ الإستراتيجية وهيكل القوة والاستخبارات اختيارات الأسلحة.

ويرتبط الأمن بكل من الشرعية والتكامل والقدرة على رسم السياسات العامة.

ولقد وجهت عدة انتقادات للنظر إلى الأمن القومي بالمنظور العسكري بمعنى المغالاة في الإنفاق على الدفاع والشئون العسكرية بقصد بناء مؤسسة عسكرية قوية تستطيع أن تحافظ على الدولة من أي عدوان خارجي. ولعل أهم تلك الانتقادات ما يلي:

1- أن التركيز على القوة العسكرية وحدها يشير إلى أن التهديدات التي تصيب الأمن القومي لا تعدو أن تكون تهديدات خارجية، ومن ثم تغفل التهديدات أو المصادر الداخلية للتهديد، وهذه المصادر لاتقل في درجة وشدة تهديدها للأمن القومي عن التهديدات الخارجية.

2- أن المغالاة في الإنفاق العسكري يترتب عليه كذلك توجيه جزء كبير من الموارد القومية إلى قطاع واحد فقط وإغفال بقية القطاعات، وخاصة القطاعات الخدمية كالتعليم والصحة والسكان. وتثور هذه المعضلة بصفة خاصة في الدول النامية أو المتنامية حيث يوجد تنافس كبير على الموارد بين القطاع العسكري من ناحية والقطاعات المدنية من ناحية أخرى. وتأخذ هذه المعضلة في الدول النامية الصيغة التالية: السلاح أو الطعام (الزبد) Guns (versus) /Or Butter

أما في الدول المتقدمة فتأخذ صيغة مختلفة هي: السلاح من أجل الطعام (الزبد) Guns for Butter

حيث أن الإنفاق على السلاح والقطاع العسكري والصناعة العسكرية يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد الغ ربي وزيادة الموارد وتنمية صادرات السلاح وخلق فرص عمل بالسلاح والحروب Creating Jobs.

3- كما أن المغالاة غيب الإنفاق العسكري من شأنه أن يؤدي إلى زيادة قوة هذا القطاع، ومن ثم زيادة نفوذه في النظام السياسي على بقية القطاعات الأخرى، مما يخلق الدول البوليسية أو دولة الأمن حيث يسيطر على النظام السياسي المتخصصون في العنف.

ومن ثم كان لابد من البحث عن تعريف للأمن يتطابق وظروف الدول الصغرى وفي نفس الوقت يتضمن من المتغيرات ما يواجه مصادر التهديد الملحة أو المؤجلة للأمن القومي..ولذلك لابد من نأخذ عند تعريفنا للأمن القومي ثلاثة متغيرات:

(1) الرفاهية الاقتصادية وما يرتبط بها من توزيع وإشباع للحاجات الأساسية.

(2) التوازن بما يعنيه من فتح قنوات للمشاركة وتحقيق إجماع داخلين وسلام إقليمي وعالمي.

(3) القدرة العسكرية سواء تعلقت بالأفراد أو المعدات الإستراتيجية.

المفهوم في الفكر العربي

بدأ الفكر السياسي العربي في الاهتمام بصياغة محددة ومفهوم متعارف عليه في منتصف السبعينيات، وتعددت اجتهادات المفكرين العرب من خلال الأبحاث والدراسات والمؤلفات سواء في المعاهد العلمية المتخصصة، أو في مراكز الدراسات السياسية، والتي تحاول تعريف ذلك الأمن، ولعل من المهم أن نشير إلى أن ميثاق جامعة الدول العربية، والذي وضع عام 1944م، وأنشئت الجامعة على أساسه في مارس عام 1945م، لم يذكر مصطلح "الأمن"، وإن كان قد تحدث في المادة السادسة منه عن مسألة "الضمان الجماعي" ضد أي عدوان يقع على أية دولة عضوة في الجامعة، سواء من دولة خارجية أو دولة أخرى عضوة بها. كما أن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والموقعة عام 1950م، قد أشارت إلى التعاون في مجال الدفاع، ولكنها لم تشر إلى "الأمن"، ونصَّت المادة الثانية منها على ما أطلق عليه "الضمان الجماعي"، والذي حثَّ الدول الأعضاء على ضرورة توحيد الخطط والمساعي المشتركة في حالة الخطر الداهم كالحرب مثلاً، وشكَّلت لذلك مجلس الدفاع العربي المشترك، والذي يتكون من وزراء الدفاع والخارجية العرب.

كما أُنشئت اللجنة العسكرية الدائمة، والتي تتكون من رؤساء أركان الجيوش العربية، هذا ولم تبدأ الجامعة العربية في مناقشة موضوع "الأمن القومي العربي" إلا في دورة سبتمبر 1992م، واتخذت بشأنه قرار تكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة شاملة عن الأمن القومي العربي خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر تعرض بعدها على مجلس الجامعة.

وقد تم إعداد ورقة عمل حول مفهوم الأمن "القومي العربي"؛ لمناقشتها في مجلس الجامعة العربية، وحددت الورقة ذلك المفهوم بأنه".. قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصياغة استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، والإمكانات المتاحة، والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، والتي تؤثر على الأمن القومي العربي."

هذا ولم تعرض الدراسة الشاملة عن الأمن القومي العربي على مجلس الجامعة، كما أن العديد من المفكرين عبَّروا عن قصور المفهوم الذي توصلت إليه اللجنة؛ حيث اتسم المفهوم بالغموض من جانب، والخلط بين التعريف والإجراءات من جانب آخر؛ ولهذا فإن الورقة أفاضت بعد ذلك في تحديد إستراتيجيات العمل الوطني في كافة المجالات، ولم تحدد اختصاصات تنفيذ ومتابعة أيٍّ منها.

يمكن القول: إن الفكر السياسي العربي لم ينتهِ بعد إلى صياغة محددة لمفهوم "الأمن القومي العربي" يواكب تحولات المناخ الإقليمي والدولي وتوازناته وانعكاسها على تصور وأبعاد هذا الأمن، وإن هذا الموضوع ما زال مطروحاً للتحليل ومفتوحاً للمناقشة رغم كل ما كتب عنه.

تعريف حامد ربيع للأمن القومي

يعرف حامد عبد الله ربيع في محاضراته بعنوان "نظرية القيم السياسية" مفهوم الأمن القومي بأنه "تلك المجموعة من المبادئ التي تمثل إطار الضمان الأدنى لأي حركة سياسية معادية، بمعنى آخر يقصد بذلك أن كل مجتمع كي يستطيع حماية تكامله وبقائه لابد وأن يسعى لإقامة إطار متكامل من مفهوم الحركة بالنسبة لعلاقاته مع جيرانه بحيث يحدد حد أدنى لا يستطيع أن يسمح بتجاوزه لأي تحرك سياسي يرتبط بجسده وحدوده، ومن هذا المنطلق نستطيع أن نفهم خصائص مفهوم الأمن القومي كما يلي:

أولا: الأمن القومي يمثل قيما سياسية ذات طابع نسبي ديناميكي متغير ومتطور لأنها تدور حول الجسد السياسي وقد تحدد زمانا ومكانا.

ثانيا: هو يمثل محور التقابل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، لأنه يسعى لحماية الجسد السياسي الداخلي من منطلق السياسة الخارجية.

ثالثا: ولذلك فمن منطلق الأمن القومي تصير السياسة الداخلية امتدادا لا للسياسة الخارجية وإنما للموقف الذي يحكم القوى الدولية المتصارعة والمحيطة إقليميا بالدولة صاحبة الشأن.

الأمن القومي يمثل في الواقع المحور الحقيقي الذي يسمح بخلق الترابط والتكامل والتماسك بين القيم الجماعية والقيم الفردية.

مقاربة أكاديمية للتعريف

فيما يلي نورد عينة لإبرز ما قدمه بعض الأكاديمين المعنيين بدراسة الأمن القومي :

يقول الأكاديمي الاميركي **باري بوزان** المهتم بدراسة شؤون الأمن القومي" يبقى هذا المفهوم عصياً على الصياغة الدقيقة، يكتنفه الغموض لدى محاولة تعريفه، لكنه يبقى بالغ الدلالة، لأن غياب التحديد الدقيق يوفر للنخبة السياسية والعسكرية هامشاً واسعاً للتنظير الاستراتيجي ولاستخدام القوة"

بالفعل تفتقت عبقرية منظري البنتاغون بعد جهد بإطلاق عبارة "الحرب الطويلة" على الحرب التي تخوضها إدارة بوش عالمياً ضد ما تسميه الأرهاب ومضت سنوات منذ هجمات 11 سبتمبر/ايلول وإدارة بوش تتخبط في محاولة اصطياد توصيف يلائمها للحرب التي تشنها، ولا بد للمرء من أن يبدي

اعجاباً . بعيداً عن السخرية طبعاً– بمن ابتدع وصفة "الحرب الطويلة"... لاحظوا السهل الممتنع هنا ... لماذا التعقيد ... وبنفس الوقت لماذا تحشر نفسك في محطات ومواعيد زمنية ؟ "فالحرب الطويلة" قد تعني حرباً أبدية ... وبدون حدود زمنية وجغرافية . وهذا لب ما يحتاجه المنتفعين من صناعة الأمن والإرهاب لتبقى الاموال تتدفق إلى حساباتهم وجيوبهم.

بينما يحد كولوزيدج (Kolodgeij) ضرورة توسيع نطاق مهوم الأمن القومي للتعامل مع التحديات المتنوعة لعصرنا "مؤيدو هذا الموقف يختارون إدخاله في حقل دراسات العلوم الاجتماعية وفي ميدان أرحب للأمن القومي يشمل الاقتصاد، علم النفس، علم الاجتماع، والآنتروبولوجيا (علم دراسة أصول الأنسان) ، أو يدخلونه في رزمة واسعة من المشكلات العالمية الطابع تحت عنوان: الدراسات الأمنية، بما فيها العنف المحلي، الاخطار والصراعات الداخلية أو العابرة للدول، مرض نقص المناعة، تهريب المخدرات، الديون العالمية، الكساد الاقتصادي، الإنفجار السكاني، التلوث البيئي واتساع الهوة بين الفقراء والاغنياء. "

أما تراجر (Trager) فيعتقد أن "أهداف الأمن القومي ترمي إلى إيجاد الشروط السياسية المحلية والعالمية الملائمة لحماية وتعزيز القيم الوطنية الحيوية. "

بينما يرى وولفرز (Wolfers) أن "الأمن القومي من ناحية موضوعية هو انعدام التهديد الموجه ضد القيم المكتسبة والراسخة، ومن ناحية ذاتية، هو انعدام الخوف من إمكانية تعرض هذه القيم للتهديد أو الخطر" . ويعتمد كل منبترسون (Peterson) وسيبنيوس (Sepenious) على التعريف المعتمد من قبل مجلس الأمن القومي" "الحفاظ التام على المؤسسات والقيم الجوهرية للمجتمع. "

علاقة الأمن الوطني، بالمصطلحات الوطنية الأخرى

يمتلئ الحقل السياسي بالعديد من المصطلحات، وهي ذات علاقة متشابكة مع بعضها ببعض. بل إن بعضاً منها يمتد ليتعدى الأسوار السياسية، كما تمتد النباتات المتسلقة، ليتشابك من مصطلحات أخرى في الحقول المجاورة. هذه العلاقة المتشابكة، فرضت ضرورة التعرف عليها، ومعرفة اتجاهها، حتى يمكن فهم المصطلحات، والقصد منها بشكل أفضل، والتوصل إلى حقيقة المفاهيم والتعريفات، كما أراد قائلها وما كانوا يعنوه بها في وقتها.

تمثل العلاقة بين المصطلحات، البيئة المحيطة بها، وهي التي تمكن من رؤيتها بشكل طبيعي صحيح، فهي الوسط الفني التي تستوعب من خلاله. فالفهم المجرد للمصطلح، خارج تلك البيئة، قد لا يعطي الانطباع السليم، خاصة لغير المتخصصين، وهو ما يصعب معه الاسترسال في متابعة الموضوع، وتقل درجة التركيز فيه، ثم تتناقص حتى تتوقف، دون أن تتعدى قراءة الصفحات الأولى، ليستبعد الموضوع عن دائرة الاهتمام.

1. الأمن الوطني والإستراتيجية الوطنية National Strategy

وضع عدد من الباحثين تعريفات للإستراتيجية، كل منها اتجاهاً خاصاً، يقيس اتجاه مجرد من وجهة نظر قائلها. إلاّ أنها في مجملها انقسمت إلى **اتجاهين،**

الاتجاه الأول: كان يقتصر على الجانب العسكري من الإستراتيجية ونما مفهومه في كنف العسكرية والحروب.

أما الاتجاه الثاني، فقد كان أوسع إدراكاً، وأشمل تحديداً ليتضمن كل القدرات التي يمكن استغلالها. وهو اتجاه عصري، ظهر عندما وضح أن هناك قوى فاعلة أخرى غير القوة العسكرية (السياسة، الاقتصاد، المجتمع).

أولا: ومن تعريفات الاتجاه الأول ما يلي:

1- **تعريف الجنرال البروسي كارل فون كلاوزفيتز** Carl Von Clausewitz، الذي عرّف الإستراتيجية بأنها "فن استخدام المعارك، كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب، فالإستراتيجية تضع مخططات الحرب، والتطور المتوقع للمعارك الحربية، كما تحدد الاشتباكات التي ستقع في كل معركة".

2- **وكان الجنرال فون مولتكه،** رئيس هيئة الأركان العليا الألمانية وصاحب الخطط الإستراتيجية الشهيرة قبل الحرب العالمية الأولى، أكثر وضوحاً حيث وضع تعريفاً أفضل من سابقه، وإن اقتصر على الجانب العسكري للإستراتيجية فقط، يقول: "إنها إجراء الملائمة العلمية للوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد، إلى الهدف المطلوب". ويعني ذلك مطابقة الأهداف مع الإمكانات المتيسرة.

أما تعريفات الاتجاه الثاني، فمن أشهرها:

1- تعريف ميجور جنرال د. ك. بالت، الهندي الجنسية، وأحد مشاهير الكتاب العسكريين المعاصرين، الذي تناول تعريفه المفهوم الواسع للإستراتيجية، بأنها "فن تعبئة وتوجيه موارد الأمة (أو مجموعة من الأمم) لدعم وحماية مصالحها من أعدائها الفعليين أو المحتملين". وهي بهذا الشكل المبسط، تعد أفضل توزيع للإمكانات المتاحة، لاستخدامها الاستخدام الأمثل، لتحقيق الهدف (الأهداف). والإمكانات المتاحة هي قوى الدولة، التي تكوّن موارد الأمة المشار إليها في التعريف، (القدرات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية، والمعنوية) والتنسيق بينها سلماً وحرباً، لتحقيق أهداف وغايات الدولة الوطنية. وهي بذلك تستخدم أبعاد الأمن الوطني وأدواته (التي هي نفسها تلك القوى الخمس)، التي بتحقيقها تتحقق أهداف الأمن الوطني.

ويتوافق تعريف الإستراتيجية، في الاتجاه الثاني، مع تعريف مفهوم الأمن القومي. حيث يشمل كل منهما عدة قوى. لذلك كان:

2- **تعريف الجنرال الفرنسي الشهير أندريه بوفر،** عن الإستراتيجية: "أنها استخدام الإمكانيات القومية المتاحة تحت جميع الظروف، من أجل إنتاج أقصى سيطرة ممكنة على العدو، عن طريق التهديدات، بهدف تحقيق مصالح الأمن الوطني للدولة". وهو التعريف الذي يوضح مدى ارتباط

مصطلحيّ الأمن الوطني والإستراتيجية، باستخدامهما الأدوات نفسها، وهي الإمكانيات القومية المتاحة (السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية، والمعنوية).

ويعكس ذلك تصوراً خاصاً للعلاقة بين المصطلحين، يمكن التعبير عنها بأنها تجسيد للأمن الوطني، بخططه ومبادئه. حيث تستخدم الإستراتيجية أبعاد الأمن الوطني السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والمعنوية، وهي نفسها الإمكانات والقدرات التي تحسب الشامل للدولة في إطار مجموعها، ثم تعكس مكونات الأمن الوطني في إستراتيجيات تخصصية للأبعاد نفسها، أي أن الإستراتيجية الوطنية هي تطبيق عملي لنظرية الأمن الوطني.

2. الأمن الوطني، والسياسة الوطنية العليا National Policy

تعرف السياسة الوطنية العليا بأنها، "الموائمة بين الغايات والأهداف الوطنية، وبين الإمكانات والقدرات الفعلية، بما يحقق توجه قوى الدولة، لتحقيق أمنها الوطني". ويصيغ صانعوا القرار عادة السياسة الوطنية العليا، في ضوء الأهداف والغايات الوطنية، خلال مرحلة محددة. وقد يكون التحديد المرحلي زمنياً، أو فترة حكم بعينها، أو خلال حدث وطني هام يجري الإعداد له. ويتفرع من السياسة الوطنية العليا، سياسات تخصصية في مجالات مختلفة. تشمل كل مجالات الأمن الوطني وأبعاده. ومن تلك السياسات تتفرع الإستراتيجيات المتخصصة، التي هي مرتبطة أصلاً بالإستراتيجية الوطنية النابعة من السياسة الوطنية العليا، وهو ما يضمن . عند تحقيقها . تحقيق النتائج المستهدفة للأمن الوطني.

3. الأمن الوطني، والقوى الشاملة للدولة

تحسب قوة الدولة، بتجميع كافة الإمكانات، وتأثيراتها الإيجابية والسلبية. وهو ما تعارف عليه بأنها ناتج تجميع القوى المختلفة للدولة، السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، والجيوبولتكية بكل سماتها وخصائصها (قوتها وضعفها)"، وهو ما ينتج عنه تأثيرات إيجابية للسمات القوية فتحسب بالإضافة، وأخرى سلبية للسمات الضعيفة يتم حسابها بالخصم، ويكون الناتج النهائي هي محصلة كَمْيّة تسمى "قدرة الدولة على تحقيق مصالحها في المجتمع الدولي وفي التأثير على غيرها".

مقارنة تلك المحصلة أجمالاً، أو مقارنة مفرداتها (القوى الشاملة) مع نظيرها لدولة أخرى، يُمكِّن من قياس قوة الدولة وقدراتها في المجتمع الدولي، أو مقابل خصومها.

ويشترط عند قياس قوة الدولة الشاملة، ثبات معيار القياس المستخدم، حتى تكون نتائج المقارنة صحيحة، وذات دلالة هادفة. وهناك عدة معايير للقياس، والاختلاف بينها، هو اختلاف العناصر الأساسية المستخدمة في القياس، نوعاً وعدداً، باختلاف العلماء المُنَظِّرين. حدد العالم فوكس Fucks متغيرين لحساب قوة الدولة الشاملة من خلال العلاقة بينهما، بينما وضع العالم جيرمان German مصفوفة رياضية من 26 متغيراً، في أربعة عناصر أساسية، هي: السكان،

والموارد، والمساحة، وقوة العمل. واعتمد العالم الأمريكي كلاين Ray Cline على خمسة متغيرات، هي: الكتلة الحيوية والقدرة الاقتصادية، والقدرة العسكرية، والهدف الإستراتيجي والإرادة القومية.

ويضيف بعض الأكاديميين العسكريين متغيرين آخرين، هما القدرة الدبلوماسية، وقدرة ممارسة النفوذ، دولياً وإقليمياً. ويتضمن النموذج المصري الأكاديمي سبعة عناصر أساسية متغيرة، يشتمل كل منها على العديد من التفاصيل الدقيقة ليمكن قياسه كمياً، قبل أن توضع القيمة في النموذج الرياضي التالي: $P.P. = (C + E + M + I) \times (S + W + D)$

حيث:

P. P = قوة الدولة المدركة (إجمالي القوى الوطنية الشاملة) Total Percieved Power

C = الكتلة الحيوية Critical Mass

E = القدرة الاقتصادية Economic Capability

M = القدرة العسكرية Military Capability

I = قدرة ممارسة النفوذ دولياً وإقليمياً Image (Influence)

S = الهدف الإستراتيجي للدولة Strategic Purpose

W = الإرادة القومية Will to pursue national strategic

D = القدرة الدبلوماسية Diplomacy Capability

ويُدرس كل قدرة من كافة مكوناتها، في منظور إقليمي متكامل.

إنّ العناصر المقاسة قيمياً، والموضوعة في النموذج الرياضي، ما هي إلا متغيرات القوى الوطنية، التي هي أبعاد الأمن الوطني. وهي بذلك تحول الأمن الوطني إلى قيمة حسابية ضمناً. كما تُهيئ مفرداتها التفصيلية، دراسة وافية لأبعاد الأمن الوطني، التي منها تتحدد السياسات المتخصصة (لكل بُعد)، والإستراتيجيات المتخصصة النابعة من السياسات. ويصيغ صانعوا القرار، الإستراتيجية الوطنية على أساس حساباتهم للقوى الوطنية الشاملة، وسياسات الأمن الوطني لها.

4. الأمن الوطني وإعداد الدولة للدفاع

يتطلب إعداد الدولة للدفاع تنفيذ خطة عامة (مركزية)، وخطط مرحلية تخصصية، تهدف جميعها إلى تأمين قطاعات خاصة بالدولة، وحشد طاقات قوى بعينها، كذلك، لصد أي عدوان خارجي، أو الاستعداد له.

ويشمل إعداد الدولة للدفاع، عدة عناصر أساسية، هي:

إعداد السياسة الخارجية للدولة– إعداد القوات المسلحة– إعداد الاقتصاد الوطني– إعداد أراضي الدولة– إعداد أجهزة الدولة– إعداد الشعب.

وتهدف خطط الإعداد، إلى تأمين تلك العناصر، وكذلك ردع الاعتداء ومجابهته بحسم، والانتصار عليه في أقصر وقت، وبأقل خسائر. وتلك الخطط، هي استخدام آمن لقوى الدولة الشاملة، التي هي

(كما سبق القول) أبعاد الأمن القومي (سياسية واقتصادية وعسكرية . واجتماعية، وجيوبوليتيكية). فيكون إعدادها للدفاع وتأمينها، هو تأمين لأبعاد الأمن الوطني في إطار إستراتيجية وطنية.

5. الأمن الوطني وتوازن القوى Balance of Power والردع Deterrence

يُعَرّف الردع على أنه "فن استخدام الوسائل والقوى لتحقيق الهدف، دون الوصول إلى مرحلة الاشتباك. ويكون هدف الردع، منع أي قوة معادية من اتخاذ قرار باستخدام الأسلحة، أو منعها . أي القوة المعادية . من الإقدام على فعل (أو رد فعل) إزاء موقف معين. ويفشل الردع عندما يبدأ القتال".

وتعريف الردع كان يرتكز على المفهوم العسكري فقط ثم طور ليشمل كافة قوى الدولة السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية) التي زادت فعالياتها، وأصبحت ذات تأثير واضح على قرارات الدول. فمنع الخصم من الإقدام على فعل، أو رد على فعل، إزاء موقف محدد، بالتلويح باستخدام إحدى أو بعض قوى الدولة ضده، هو أحد أشكال الردع بالمعنى المتطور.

يُعَرّفْ توازن القوى، بأنه: "الحالة التي يتعذر على الأطراف في ظلها اللجوء إلى استخدام القوى (أي كان نوعها) لفض المنازعات. وإذا اضطرت لذلك، فيكون في أضيق الحدود". لذلك، فإن ممارسة سياسة ما (حسب تخصصها اقتصادية أو عسكرية أو اجتماعية أو سياسية) بلا قوة تساندها؛ يفقدها مصداقيتها، وتحقيق التعادل بين الأطراف المتنازعة في القوى المختلفة (التوازن)، يحقق الاستقرار، الذي لا بد له من قوة، فهي التي تحقق الردع.

6. الأمن الوطني والمجال الحيوي للدولة

يرتبط مفهوم المجال الحيوي أساساً، بظاهرة الاستعمار الغربي لدول العالم الثالث في آسيا وأفريقيا، وفرضها السيادة والهيمنة على مناطق الثروات الطبيعية بهما، منذ عصر الكشوف الجغرافية، حتى القرنين الأخيرين في أشكال متعددة شملت الاحتلال والاستيطان والحماية والتحالف والتعاهد، ولجأت إلى تقسيم القارتين إلى مناطق إقليمية، تشكل بالنسبة لتلك الدول الأوروبية المستعمرة، مجالها الحيوي، الذي تتحرك وتتفاعل فيه مع المنطقة، للوصول لأقصى استغلال مفيد من وجهة نظرها الخاصة، مانعة تداخل أي قوى أخرى معها في هذا المجال، وإلاّ فإن الصدام المسلح واقع لا محال.

تخلق السياسة المجالات الحيوية طبقاً للمصالح، التي أساسها في عصر الاستعمار الغربي اقتصادي وتجاري. ثم يتطلب الأمر تأمين تلك المجالات، من خلال إستراتيجيات للسيطرة والنفوذ والسيادة والحروب. وقد يصل الأمر إلى إعادة تنظيم المنطقة المتداخلة والمؤثرة في المجال الحيوي، بما يضمن تلك المصالح. وتتشابك الإستراتيجيات والسياسات، لكونها محصلة لأهداف وطنية واحدة، لتضع أسس تأمين المجال الحيوي ضمن خططها الرامية، إلى تأمين الدولة ذاتها من العدائيات، وهو ما يُدخل المجال الحيوي في الأبعاد الأمنية الوطنية ومجالاته، على أن تهديدات المجال الحيوي تكون أسبقياتها أعلى، لكونها مؤشراً لتهديد مصالح الدولة.

الظروف والعوامل التي تدفع إلى الاهتمام بظاهرة الأمن القومي

أولا: التحول في مفهوم المصلحة القومية إلى مسألة ضمان الرفاهية بما يعنيه ذلك من تامين لمصادر الموارد. ومن ثم برز مفهوم الأمن القومي كتعبير عن كل من الرفاهية من ناحية ومحاولة ضمان مصادرها الخارجية من ناحية أخرى وحماية الترتيبات الداخلية التي تدفع إلى زيادة معدل الرفاهية.

ثانيا: ازدياد معدل العنف وتصاعد حدة الصراعات المباشرة والتي قد تتطور إلى حروب. ومن ثم سار الاهتمام بالأمن القومي في موجات ارتبطت بتزايد الصراعات على المستويين الإقليمي والدولي.

ثالثا: ازدياد الشعور لدى دول الجنوب بنوعين من التهديدات المتصلة بأمنها المتصلة بأمنها القومي. فمن ناحية تعد الديون الخارجية المستحقة عليها تهديدا لأمنها السياسي والاقتصادي، وتحد بالضرورة من حرية اتخاذ القرارات الإستراتيجية. وتبلغ قيمة هذه الديون أكثر من 2000 مليار دولار، هذا فضلا عن تكلفة خدمة الديون وهي تكلفة تنوء عنها كواهل معظم الدول الصغرى والمتوسطة المدينة.

ومن ناحية أخرى تخشى الدول الصغرى من احتمالات قيام الدول الكبرى بإساءة توظيف المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة ليس فقط لتحقيق مصالحا ولكن للإضرار بالمصالح القومية والأمن الذاتي للدول الصغرى. ولعل ما فعلته الولايات المتحدة بالعراق وأفغانستان وغيرها تحت مظلة الأمم المتحدة من احتلال وتدمير لقدراتها العسكرية الدفاعية والهجومية وتحطيم الإمكانيات الاقتصادية، لا يغيب عن ذهن تلك الدول. بعبارة أخرى، يزيد الشعور لدى الدول الصغرى بضعفها أمام اختراق الدول الكبرى لمنها، وإحساسها بأنها معرضة دائما للخطر.

رابعا: تزايد الإحساس بالقلق والتوتر الداخلي والذي يمكن أن يتحول إلى مظاهر عديدة من عدم الاستقرار وعدم الأمن في الدول الصغرى. فبعد أكثر من نصف قرن من الاستقلال لاتزال كثير من تلك الدول تعاني من مشكلات كبرى في عملية الإنتاج وكذلك عملية التوزيع. ولا شك إن الإحساس بالحرمان النسبي لدى المواطنين من شانه أن يزيد من الشعور بالإحباط ومن ثم الانخراط في علميات عنف ضد النظام السياسي. كما أن الفراغ الفكري الذي نجم عن سقوط الشيوعية بسقوط الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية قد دفع إلى البحث عن أيديولوجية بديلة أخذت طابعا متطرفا سواء أكانت علمانية ولكنها قومية أو وطنية متطرفة، أو دينية أصولية ذات ميول راديكالية.

ولاشك أن هذين المسارين الأيديولوجيين من شأنهما أن يدفعا الدول الصغرى إلى الاتجاه مرة أخرى إلى زيادة الإنفاق على التسلح سواء لبناء مؤسسة عسكرية قوية وعصرية أو لبناء قوات بوليس مجهزة ومدربة لمواجهة المتطرفين قوميا أو فكريا (أو عرقيا) أو مذهبيا أو دينيا. ويمكن أن يقود ذلك إلى موجة جديدة من الدول البوليسية بالمعنى الذي استخدمه هارولد لآسو يل Harold Lasswell في كتابه بعنوان The Garison- State Hypotheses Today (1973) من قبل الدولة العسكرية Garison State أو دولة الأمن Security state وهي دولة تغص في الحياة

العسكرية وحد أدنى من الحياة المدنية وهي دولة تنشأ نتيجة الحرب أو الخوف من الثورة أو التغيير أو المغالاة في إنتاج واكتساب الأسلحة التقليدية والنووية أو اكتساب التكنولوجيا العسكرية، وتستهدف صيانة الاستقرار والنظام في الشئون الداخلية والدفاع عن الوضع القائم في العلاقات الدولية. في مثل هذه الدولة كما يقول دانيال يارجن في كتابه السلام الممزق :Shattered Peace The origin of the Cold War and the National Security state والتي يسيطر عليها ماديا ونفسيا وفكريا مفهوم المن العسكري فإن دور المدنيين يكون محدودا للغاية إذ ينظر إليهم على أنهم عنصر تهديد للأمن وليس عنصر تدعيم له.

خامسا: كما يثار الاهتمام بظاهرة الأمن القومي عند التحول من نظام الدولة القومية إلى نظام أوسع وأكثر شمولا كالنظام الفيدرالي، أو التجمعات الاقتصادية الدولية، كالمجموعة الأوروبية أو مجموعة أمريكا الشمالية، أو مجموعة الباسفيك أو جنوبي شرق أسيا، ففي كلتا الحالتين تثار تساؤلات حول مصير الأمن الوطني للدولة القومية وعلاقته بالأمن القومي للدولة أو الجماعة المنشأة، وكيف يتم توزيع مسئوليات المن، وتأمين المواطنين في داخل الكيان الجديد ومدى تحقق شعورهم بالأمان.

سادسا: وأخيرا يثار موضوع الأمن القومي في حالة تفكك الدول الكبرى وخاصة الفيدرالية إلى دول قومية مستقلة ذات سيادة، ويثار الأمن القومي هنا من عدة زوايا، منها: من يتحكم في مقومات الأمن القومي وخاصة المقومات العسكرية أي الجيوش والمعدات، خاصة إذا كانت معدات أو أسلحة نووية، ومن يحمي الجمهوريات أو الدول الوليدة، خاصة إذا كانت ذات مسحة عرقية، وكيف تتحقق الرفاهية في الدول الجديدة، وما إذا كانت عملية التحلل تتم بصورة سلمية أم بصورة عنيفة وصراعية. ويتضح من التجارب الماضية والمعاصرة لعمليات التفكك والتحلل مدى التهديد الذي يشكله بعضها للأمن القومي أو الإقليمي سواء تعلق ذلك بالجمهوريات المنسلخة عن الاتحاد السوفيتي السابق أو الدول الناتجة عن انقسام يوغوسلافيا السابقة أو ما يتهدد اليمن والعراق وفلسطين.

ولاشك إن هذه الظروف جميعا تجعل من دراسة الأمن القومي مسألة هامة للغاية.

الخاتمة:

أدت المتغيرات المتسارعة في العالم من حولنا وما تشمله من سرعة تداول المعلومات وإيصالها والانفتاح الكلي على الآخر بسبب ثورة التكنولوجيا إلى تجاوز حدود الجغرافيا الإقليمية الضيقة، إلى رحابة العولمة مما جعل الكون أشبه بالقرية الواحدة، فلم تعد الدولة قادرة على الانعزال والعيش منفردة بعيدا عن التفاعلات العالمية محصنة نفسها بالشك الأمني، بل أصبحت تتأثر بالمتغيرات الداخلية والخارجية على حد سواء.

ويحيل مفهوم الأمن الوطني في مدلوله الواسع إلى توجيه كافة طاقات العناصر والقوى الوطنية " القوى الاقتصادية، القوى الاجتماعية، القوى الجغرافية، القوى النفسية، القوى العلمية ...الخ" أو القدرة

الحربية بما فيها السياسة الخارجية والداخلية لتأمين وحماية المصالح الأمنية الحيوية للأمة من التهديد الخارجي والداخلي، وتتبع السياسة الدفاعية بشكل طبيعي من سياسة الأمن الوطني، وتعطي دلالات وتوجيهات لتطوير واستخدام الأداة العسكرية الكاملة للبلد.

فالسياسة الدفاعية مجموعة من الآراء والأفكار والمفاهيم العلمية المدروسة التي تتناول طبيعة الحرب وإعداد وتطوير القوات المسلحة لتحقيق الهدف الوطني بالاستناد إلى التوجيهات والدلالات التي ترد في سياسة الأمن الوطني، للمحافظة على أمن واستقرار الدولة وكيانها السياسي وتعتبر انعكاسا لسياسة الدولة في المجال العسكري وقد تقود بعض السياسات الأخرى.

وتعتبر السياسة الدفاعية عنصرا رئسا في الأمن الوطني وتدعم البدائل السياسية للدولة، وهي الضامن الأساسي للحفاظ على أمن واستقرار الدولة بجميع مكوناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية، والقوات المسلحة التي تنفذ السياسة الدفاعية ما هي إلا واحدة من الوسائل المستخدمة في تنفيذ سياسة الدولة ودعمها، وتتبع من سياسة الأمن الوطني الكلي للدولة.